

مؤثرات التغير الاجتماعي على زواج الأقارب في الجزائر

صغيري فوزية (طالبة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان)

مناد لطيفة (طالبة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان)

ملخص

مما لا شك فيه أن التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عاشها ويعيشها المجتمع الجزائري قد تركت أثارها الواضحة والعميقة في البناء السوسولوجي للمجتمع الجزائري بصورة عامة ومؤسساته الهيكلية كالعائلة والقرابة والزواج بصورة خاصة، مما أدى بتحول الاختيار الزوجي من نمط الزواج الداخلي (زواج الأقارب) إلى زواج خارج الدائرة القرابية، وهذا هو ما نود تحليله من خلال هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية

العائلة، التغير الاجتماعي، زواج الأقارب، الزواج الخارجي.

Résumé

Une chose est certaine est que les transformations sociales, politiques et économiques que la société algérienne a vécu a laissé des traces claires sur le développement sociologique de la société algérienne de manière générale et sur ses institutions telles que la famille, les liens de parenté et le mariage de manière particulière notamment le choix marital et sa transformation de type (endogamie) au à (exogamie), ceci est l'objet de notre présente étude.

Mots clés

famille, transformation sociale, endogamie, exogamie.

Summary

Which is certain is that the social, political and economic transformations that Algerian society lived has left clear traces on the sociological development of Algerian society in general and on its institutions such as family, kinship and wedding spécial way including marital choice and type of transformation (inbreeding) to the (exogamy), this is the subject of our study.

Key words

family, social transformation, endogamie, exogamie.

تمهيد

يعتبر الاختيار الزوجي مرتبطا في أغلب الأحيان بدوافع ذات طابع ثقافي وديني واقتصادي واجتماعي لذلك هو من أصعب القرارات التي يمكن أن يتخذها الفرد في حياته لأنها تنم عن دوافع إستراتيجية بحتة تضع المصالح الفردية و الجماعية على المحك¹، فإن أسلوب اختيار الشريك يعكس الهدف المراد لأي مجتمع ويتلخص في وجهتين²:

1/ تعزيز التفاعل الاجتماعي بين المجموعات فيما بينها عن طريق اختيار الزوج من خارج المجموعة الاجتماعية الواحدة (قرية- عائلة- عشيرة- قبيلة) وهذا ما يسمى بقاعدة الزواج الخارجي.

2/ تعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجموعة الواحدة عن طريق اختيار الزوج من داخل نفس المجموعة وهذا ما يدعى بقاعدة الزواج الداخلي.

أولاً: دراسة تحليلية لتطور معدلات زواج الأقارب وفق المسوح الوطنية والتعدادات السكانية في الجزائر

1- معدلات زواج الأقارب المقدمة من طرف الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث 2007:

كشفت دراسة حول زواج الأقارب في الجزائر نشرت في سبتمبر 2007³ من قبل المؤسسة الوطنية لتشجيع الصحة و تطوير البحث، أن الجزائر تضم إحدى أكبر نسب شيوع زواج الأقارب في العالم بزواج جزائري واحد من أصل أربعة من بنت العم أو الخال، وكشفت أيضا أن النسبة أعلى بكثير من نظيرتها في المغرب أو إسبانيا ولكنها أقل بالمقارنة مع بعض البلدان العربية كالبحرين 39.4% والمملكة العربية السعودية 50%، الكويت 54%، الأردن 55%. الدراسة التي تعتبر الأولى من نوعها تمت على مستوي 21 بلدية موزعة على 12 ولاية من مختلف المناطق الجزائرية شملت: ثلاث ولايات في الجنوب (الواد، بسكرة، غرداية)، أربع ولايات في الوسط (العاصمة، بومرداس، البويرة، بجاية)، وثلاث في الشرق (برج بوعرييج، تيبازة، عنابة) واثنين في الغرب (وهران، عين الدفلي).

وقد أنجزت هذه الدراسة عن طريق طلبة قاموا بهذا البحث عن طريق استجواب 2600 أم جنين لحقن أبنائهن على مستوى الوحدات الإستشفائية المختصة، وقد كشفت الدراسة أن المناطق التي تضم أعلى نسب زواج الأقارب هي عموما من المناطق المحافظة وقد سجلت أعلى نسبة بشرق البلاد بولاية تبسة بالتحديد ببلدية "بئر العاتر" ب 88% في حين أدنى نسبة سجلت بوهران ب 18.5%، واستنادا على هذه العينة قدرت نسبة الزواج القرابي من الدرجة الأولى 38%. نلاحظ من خلال معطيات الجدول (1) استمرارية الزواج القرابي بالرغم من التحولات السوسيوثقافية التي عرفت الجزائر، ومن خلال التحليل السوسولوجي لهذه الدراسة تبين أن الزواج القرابي يرتفع كلما اتجهنا نحو المناطق الداخلية التي ما زلت تشجع وترحب بهذا النمط من الزواج بامتداده بين الأجيال، وهذا نتيجة الشعور بالاطمئنان خاصة إذا كانت القرابة من الدرجة الأولى ابن العم (ة) أو ابن الخال (ة)، فالمعرفة الجيدة والقرب المكاني تشكل عوامل مشجعة بالاعتقاد أن ابن العم أو الخال يحافظ على ابنة عمه أو خاله أكثر من الغريب بالإضافة إلى عامل آخر مهم وهو إبقاء الميراث أو الثروة داخل دائرة القرابة وهذا ما وصفه "بورديو" بقوله* إن هذا

النمط من الزواج يطبع المخيال الاجتماعي في الجزائر، وأن ممارسة الزواج الداخلي وخاصة الزواج بين أبناء العمومة يسمح للنساء بالمحافظة على نسب الذكورة من الاختلاط بالدم الخارجي كما يمنع انتشار الملكية بين الغرباء⁴.

الجدول (1) : معدلات زواج الأقارب

المنطقة	مصدر البحث	معدل زواج الأقارب
(Comme de Bir Elater) تبسة	FOREM 2007	%88
تلمسان (Hauts Plateaux)	Aouar Metri et al..2005	%85.49
تلمسان (Monts)	Aouar Metri et al..2005	%57.55
غرداية	FOREM 2007	%56
عين الدفلة	FOREM 2007	%52
بجاية	FOREM 2007	%50.6
بويرة	FOREM 2007	%42.5
بومرداس	FOREM 2007	%42

الجزائر	FOREM 2007	%38.30
يسكرة	FOREM 2007	%34
تلمسان (Littoral.Honaine)	Aouar Metri et al..2005	%31.05
الجزائر	FOREM 2007	%29.25
برج بوعريرج	FOREM 2007	%27
الوادي	FOREM 2007	%22.5
وهران	FOREM 2007	%18.5

المصدر: Répartition de la consanguinité (par ordre décroissant) dans différentes population d'Algérie, FOREM.2007

2- تطور زواج الأقارب بالموزاة مع التوزيع الجغرافي: هناك العديد من العوامل تساهم في تحديد و اختيار النمط الزواجي للأفراد، ترتبط بصلة القرابة المستوى التعليمي للزوجين، إذ أن الزواج الداخلي في الجزائر يرتبط بخلفيات تاريخية تقليدية واقتصادية ساهمت على بقاءه واستمراره عبر الأجيال، وهذا ما نلاحظه في تحقيق 1986⁵ حيث بلغ الزواج ذو صلة قرابية 28.4% في الحضر مقابل 27.3% في الريف وهذا راجع إلى أن شبكة العلاقات القرابية كانت تتميز بالتماسك والاتحاد بين أفراد العائلة الذين يقطنون في منزل واحد أو المنازل المجاورة له، فكل فرد من أفراد العائلة (الأبناء) يعرف أو له صلة واتصال مع أقاربه خاصة الأقارب من جهة الأب، وعليه كانت الجماعات القرابية تفضّل العيش في منطقة جغرافية واحدة، ومصدر عيش مشترك مما جعلهم يتمسكون بإيديولوجية واحدة كان لها الأثر الأكبر في تحقيق

الوحدة بينهم و تقوية العلاقات الاجتماعية القربانية بينهم، ومع نهاية الفترة الاستعمارية تأثر نمط الاختيار الزوجي ليتوسع تدريجاً عن الإطار المألوف في اختيار الشريك إلى الإطار الخارج عن دائرة القرابة، من خلال تحقيق 2002 بلغ الزواج الداخلي 33% بعدما كان قبل 16 سنة أي عام 1986 يقدر بـ 38.1% وهذا راجع إلى التغيرات العديدة التي شهدتها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

ومن هنا يمكن القول أن التوسع التدريجي لنطاق الاختيار الزوجي بعدما كان يتم داخل الوحدة القربانية، امتد تدريجياً إلى نطاق الحي ثم إلى التفاعل بين أحياء المنطقة الواحدة ومنه إلى التفاعل بين المدن، إن التركيبة البنائية والوظيفية للأسرة الجزائرية لم تستمر على ما كانت عليه سابقاً في المرحلة التقليدية، نظراً لما شهدته مجتمعاتنا من تحولات عديدة في مختلف ميادين الحياة جراء عمليات التصنيع والتحضر والتنمية والتي كان لها انعكاس واضح على البناء الاجتماعي عموماً ومؤسساته القاعدية خصوصاً، وبما أن الأسرة أصبحت ميداناً لبروز ظواهر عديدة لم تعهدها من قبل فقد حدثت تغيرات أساسية وهامة في تركيبها البنائي والوظيفي مما أثر على قيمها وعلاقاتها الاجتماعية و ظامها الزوجي.

الجدول رقم(2): زواج الأقارب حسب المنطقة الجغرافية

السنة	المنطقة	صلة قرابة		
		أقارب درجة أولي	أقارب درجة التالية	لا توجد صلة
1986	حضرية	28.4	12.6	59
	ريفية	27.3	11.7	60.9

1992	حضرية	24.3	8.7	67
	ريفية	27	9.3	63.6
2002	حضرية	20.2	10.6	69
	ريفية	24.4	12.3	63

المصدر: Rapport des enquêtes ENAF 1986, EASE 1992, EASF 2002

3- توزيع النساء المتزوجات حسب صلة القرابة و المنطقة الجغرافية 1992-2002:

من خلال معطيات الجدول (3) نلاحظ ارتباط صلة القرابة بالمنطقة الجغرافية، حيث ترتفع نسبة النساء المتزوجات من ابن العم/الخال من 21.2% بالشمال إلى أكثر من الضعف بالجنوب 44.4%، التي شهدت أكبر نسب الزواج القرابي وتليها منطقة الغرب بـ 32.1%، وفي إحصاء آخر لوزارة الصحة والسكن بين سنتي 1987 و 1989 بلغت نسبة الزواج القرابي 29% للزوجات اللواتي لهن صلة قرابة مع أزواجهن، وأوضحت نتائج المسح الجزائري لصحة الأسرة 2002 وجود ظاهرة الزواج القرابي في المجتمع الجزائري بصفة عامة حيث أن ثلث النساء المتزوجات أو السابق لهن الزواج تربطهن صلة قرابة مع الزوج، ويختلف هذا التوزيع حسب منطقة الإقامة فنجد نسبة المتزوجات مع ابن العم/الخال من 17.7% بالغرب إلى 41.8% بالشمال ثم إلى 51.4% بالجنوب وهي تمثل أعلى نسبة للبيئة الاجتماعية تأثير على سلوك الفرد و الجماعة و المجتمع بشكل عام، فلكل منطقة جغرافية خصائصها التي تتجلى من خلال ممارسات أفرادها، حيث نلاحظ تزايد معدلات الزواج القرابي في المناطق الداخلية وتنقلص كلما اتجهنا نحو المدن الكبرى، فالمناطق الحضرية تختلف من ناحية العمران، النظم الاجتماعية و القيمة عن المناطق الريفية وعن الضواحي التي تتوسط بين الريف و المدينة وتكون مزيجا من مظاهرها، ونظام الزواج أحد هذه الأنظمة

التي يتجلى فيها هذا الاختلاف سواء في نمطه أو نسبته، فزواج الأقارب نمط عرفته المجتمعات الريفية وبفعل الاحتكاك الحاصل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري انتقل إلى المدينة ولكن بشكل مغاير وبالتالي كان للمدينة أثر في إعادة توجيه النمط الزواجي، فالوسط الحضري يسمح بشكل أكبر في عملية التواصل والاختلاط بين الجنسين كالتعليم و العمل مقارنة بالوسط الريفي، مما يوسع دائرة الاختيار الزواجي، بالإضافة إل تداخل متغيرات أخرى مرتبطة بطبيعة الوسط الحضري أهمها تراجع السلطة الأبوية مقارنة بما هو عليه في الريف، من خلال مسح 2002 بلغت نسبة زواج الأقارب من الدرجة الأولى في الريف 20.2%، وتزيد بفارق أكثر من أربعة نقاط عن الحضر 24.4%.

إلا أنه لا يمكن القول أن هذا النمط من الزواج يرتبط بالوسط التقليدي فقط بل هو واضح أيضا في أشكال الحياة الحضرية بنسب ملموسة بالرغم من انتشار الظروف والعوامل المساعدة على الانفتاح وتوفير فرص أكبر لاختبار الشريك بعيدا عن محيط الأسرة أو الأقارب، وهذا يقودنا إلى بعد آخر له تأثير على نمط الاختيار الزواجي وهو الجانب الاقتصادي الذي يرتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باختيار الشريك، فالأسرة ذات المستوى المعيشي الجيد تسعى إلى الزيادة و التحسين وذلك بضم أسرة ميسورة الحال أي البحث عن امتداد الأملاك أو الثروة في أسرة تربطها صلة قرابية من أجل تأمينها والحفاظ عليها بين أفراد العائلة القربية الواحدة، وبالمقابل تدني أو انخفاض المستوى المعيشي أيضا يقيي اختبار الشريك داخل الإطار القرابي بسبب التسهيلات المتعلقة بالمهر والسكن وتكاليف الزواج إجمالا، وعليه يبقى الزواج القرابي منتشرا على المستوى الوطني مع وجود تفاوت واختلاف حسب المناطق الجغرافية و التجمعات اللغوية.

الجدول(3): صلة القرابة والمنطقة الجغرافية 1992

السنة	المنطقة	صلة القرابة		
		ابن	صلة	لاتوجد
		العم/الخال	أخرى	

64.7	6.6	28.7	شرق	1992
68.6	10	21.2	شمال	
57.7	10.2	32.1	غرب	
48.5	6.8	44.4	جنوب	

الجدول (4): صلة القرابة والمنطقة الجغرافية 2002

السنة	المنطقة	صلة القرابة		
		ابن	صلة	لا توجد
2002	شرق	29.9	11.3	58.8
	شمال	41.8	8.6	49.7
	غرب	17.7	14.5	64.9
	جنوب	51.4	20.5	28.1

المصدر: حساب شخصي من خلال معطيات المسح الوطني 1992 و
2002.

4- توزيع النساء المتزوجات بين 15-49 سنة حسب صلة القرابة مع أزواجهن:

أوضحت نتائج هذا المسح على أن ظاهرة زواج الأقارب لا تزال منتشرة في المجتمع الجزائري حيث تمثل ثلث الزيجات، ومن خلال الجدول الذي يمثل توزيع السيدات المتزوجات حسب صلة القرابة مع أزواجهن أن حوالي 22% من السيدات سبق لهن الزواج بقريب من الدرجة الأولى (ابن العم/الخال) و 11.3% قرابة من درجات أخرى، و 66.3% لا تربطهن أي صلة قرابة مع أزواجهن.

ومن خلال تحليل هذه المعطيات (جدول 5) يتبين أن الزواج القرابي المتكرر داخل نفس العائلة قد يكون مؤشر على إيجابياته وتقبله و بالتالي الرغبة في استمراره و العكس صحيح، وغالبا ما تكون هذه القرابة من جهة الأب وفي هذا الصدد يرى "مصطفى بوتفنوشت" حسب دراسته عن العائلة الجزائرية أن ابنة العم غالبا ما تكون الزوجة الموعودة لابن عمها والنساء يجعلن من ذلك موضوعا للأحاديث تأخذ طابع المزاج في البداية ثم تأخذ منحى من الجدية مع قرب سن البلوغ، كما أشار أن هذا الزواج كان من أهم وأكثر الزيجات ظهورا في الأسر التقليدية، وذلك بهدف توطيد العلاقات والروابط الأسرية من جهة والحفاظ على الملكية الجماعية من جهة أخرى كما يعتبر أحد مرتكزات التوازن العائلي.

الجدول(5): توزيع الزواج القرابي حسب الفئات العمرية للنساء

الفئات العمرية	صلة القرابة		
	لا توجد صلة	ابن العم/ الخال	صلة أخرى
15 – 19	61	24.1	15
20 – 24	67.7	22.1	10.2

12	21.8	65.7	29 - 25
10.5	24.2	65.3	34 - 30
10.9	20.4	66.8	39 - 35
10.9	20.4	68.6	44 - 40
11.8	21.8	66.3	49 - 45

المصدر: المسح الوطني لصحة الأسرة 2002

5- المستوى التعليمي وعلاقته بالاختيار الزوجي:

الجدول(6): المستوى التعليمي وعلاقته بالاختيار الزوجي

2002		1992		المستوى التعليمي
لا يوجد	يوجد صلة	لا يوجد	يوجد صلة	
60.8	39.2	61.6	38.3	أمي
67.9	32.1	68.8	31.2	يكتب/ يقرأ
71	28.8	70.4	29.3	إبتدائي
74.1	25.7	67.2	32.9	متوسط

ثانوي	21.5	78.6	12.8	87.1
-------	------	------	------	------

المصدر: EASF.

Algérie.2003;Enquête
algérienne sur la santé de la
famille 2002.Rapport
préliminaire
(ONS),Ministère de la santé
de la population de la
réforme hospitalière- Ligue
des états arabes. Alger 75.

يعد المستوى التعليمي من أهم العوامل التي توجه سلوك الفرد وتحدد قيمه، فكلما انخفض المستوى التعليمي كلما أدى ذلك إلى وجود نوع من التعصب بفعل النظرة المختلفة والمغايرة عن تلك التي نجدها عند ذوي المستوى التعليمي المقبول فما فوق فيما يخص الزواج القرابي ويظهر هذا الاختلاف من خلال مدى إقبال الأفراد أو إحجامهم عن هذا النمط من الزواج، وهذا ما لمسناه من خلال نتائج التحقيين الوطنيين 1992-2002⁶، حيث بلغت نسبة المتزوجات من ابن العم /الخال إلى 30% بين النساء غير متعلّمات لتتخفّض إلى 14% بين النساء الحاصلات على تعليم ثانوي فما فوق (1992)، و 26% بين النساء غير متعلّمات لتتخفّض إلى 9.4% بين الحاصلات على تعليم ثانوي وأكثر، و 87.1% لا توجد صلة قرابة، فكلما ارتفع المستوى التعليمي تقلصت نسب الزواج الداخلي حيث بلغ 12.8% عند المتعلّمات مقابل 39.2% غير الحاصلات على تعليم (2002).

ويمكن إدراج المتغيرات التالية المرتبطة بالمستوى التعليمي التي من شأنها أن تحدد وجهة الأفراد نحو هذا النمط من الزواج أهمها:

العامل الأول: كلما ارتفع المستوى التعليمي للأفراد زادت شبكة التفاعل و التواصل الاجتماعي بينهم، وبالتالي تشكل قناعات ورؤى جديدة قد تكون تختلف عما كانت عليه سابقا من قيم وخلفيات وعادات وتقاليد وأفكار ترتبط ببيئتهم و محيطهم الاجتماعي، بالإضافة إلى أن هذه التفاعلات بين الجنسين سواء في العمل أو التعليم من شأنه أن يوسع مجال الاختيار الزواجي للأفراد رجالا أو نساء على حد سواء، ومن الخروج من إطار العائلة أو القرابة.

العامل الثاني: زيادة الوعي الفكري و المعرفي الناتج عن ارتفاع المستوى التعليمي خاصة له دور مهم في اتخاذ القرار نحو التوجه للزواج القرابي خاصة الدرجة الأولى (ابن العم / الخال)، من خلال ملاحظة الحالة الصحية للأبناء المتزوجين من أقارب، والتي تشمل الأمراض الوراثية، التخلف الذهني، الإعاقة... وغيرها، ومن خلال التحقيق الذي قامت به الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث فيما يخص الأمراض الوراثية، أكدت أن 6% من الأمهات اللواتي تم استجوابهن أن أبنائهن أصيبوا بأمراض معروف انتشارها لدى رضع الأزواج المنحدرين من نفس العائلة.

و من خلال مسح 1986 و 2002 لوحظ وجود فجوة بين الفارق العمري للزوجين، فإتمام المرأة لتعليمها بالإضافة للعمل يؤدي إلى تأخر سن الزواج مما يقلل فرص الزواج من شريك في نفس المرحلة العمرية، فلقد لوحظ فوارق تصل ما بين 5 سنوات و 10 سنوات، ومن خلال النتائج المتحصل عليها من طرف الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث 2007، نلاحظ أن متوسط سن الزواج عند الرجال يكون أكثر من 32 سنة في الولايات التالية (عين تيموشنت، بومرداس، عنابة، تيزي وزو، وهران، قسنطينة، سكيكدة)، وأقل من 28 سنة في (الجلفة- غرداية- الوادي - برج باجي مختار).

أما بالنسبة للنساء نجد متوسط سن الزواج قبل 25 سنة في (ايليزي، الوادي، الجلفة، غرداية، تيسمسيلت، أدرار)، وأكبر من 29 سنة (الجزائر، عنابة، بومرداس، سكيكدة، قسنطينة)، وعليه يمكن القول أن ارتفاع سن الزواج يزيد كلما ابتعدنا عن المناطق الجنوبية أو الداخلية.

6- الأفراد المتدخلون في عملية اختيار الشريك(ة):

الجدول(7): اختيار الشريك (ة) حسب المنطقة الجغرافية

اختيار الشريك(ة)	منطقة حضرية		منطقة ريفية		المجموع	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأب	4.2	27	8.9	43.6	6.3	37.6
الأم	12	7	29.2	5.5	36.2	6
الاثنين معا	47.7	47.2	59.7	30.9	53.2	36.8
آخر	6.1	18.8	2.1	20.1	4.3	19.6

المصدر: المسح الوطني حول صحة الأسرة 2002.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) مشاركة كل من الوالدين في تشجيع أبنائهم نحو الزواج القروي، فنجد تدخل الأب يكون أكبر خاصة عند أبنائه الإناث بـ 37% مقابل 6% للذكور، وتقل هذه النسبة تدريجيا كلما اتجهنا نحو الحضر بـ 27% مقابل 6%، ويرجع هذا إلى طبيعة المجتمع الجزائري التقليدي القائم على منهج السلطة الذكورية، فرب الأسرة يسعى أن يكون زواج بناته من الوسط القروي، بينما تدخل الأم نجده يرتفع عند الأبناء الذكور بـ 36% مقابل 6% للإناث، بالرغبة أن يرتبط أبنائهم بزوجات من نفس العائلة القروية، وهذا التوجه يرتبط بدوره بخلفيات مسبقة مستمدة من الواقع الاجتماعي والمحيط الذي نشأ فيه الأبناء وكذلك بمدى تواجد الزيجات القروية داخل نفس العائلة أهمها:

* الأمان و الاطمئنان الناتج عن المعرفة المسبقة للشريك وعائلته باعتباره ينتمي لنفس العائلة، بالإضافة إلى المحافظة على ممتلكات العائلة وثرواتها بين أفراد العائلة الواحدة .

* وعليه يمكن القول أن الزواج القرابي يعتبر من الظواهر ذات الارتباط العميق، بالعادات والتقاليد التي ينظر إليها على أنها مصدر أمان اجتماعي واستقرار عائلي وهذا يرتبط بخلفية العائلة الجزائرية التقليدية المتوارثة بين الأجيال التي لم تشجع القيم والممارسات الفردية بقدر ما كانت تشجع القيم والممارسات الجماعية خصوصا تلك المرتبطة بالقرابة، وهذا ما يساهم بطريقة أو أخرى نحو التوجه للزواج القرابي خاصة إذا كانت الزيجات القرابية المنتمية لنفس العائلة زيجات ناجحة، وفي هذا الصدد نذكر دراسة قام بها "جرمان تيلبون" عنوانها "الحريم و الأقارب" التي خلصت إلى أن شرف النسب في مجتمعات المغرب العربي ومن بينها الجزائر مرتبط بالزواج من الأقارب فالزواج الداخلي هو الشائع و الأفضل أن يكون من أبناء العمومة.

* وحسب إحصائيات ENAF أن الاختيار لم يكن فرديا إلا بـ 8.6% في الأرياف و 15.5% في المدن مع الاختلاف من منطقة لأخرى، بينما استشارة المرأة في الزواج بلغت نسبت 33.2% في الريف و 40% في المدينة، إلا أن 55% من اللواتي يتزوجن يكون حسب اختيار الآباء.

7- أسباب الإعراض عن زواج الأقارب:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (8) الذي يمثل توزيع العزاب بين 15- 29 سنة حسب رفضهم لزواج الأقارب، أن السبب الأول والمتفق عليه بين كلا الجنسين سواء في المناطق الريفية أو الحضرية يرجع إلى التخوف من المشاكل والنزاعات العائلية، فبروز خلافات عائلية بين زوجين ذا صلة قرابية أكثر حدة من خلافات بين زوجين لا تربطهما صلة القرابة، حيث أن المشكلة تتعدى إطار الزوجين إلى نزاعات و تدخلات بين أفراد العائلة الواحدة خاصة إذا كانت صلة قرابية من الدرجة الأولى (ابن عم/ابن خال)، وهذا ما تعبر عنه النتائج حيث نجد 85.1% من أسباب رفض الزواج الداخلي هو التخوف من المشاكل العائلية⁷، لتأتي بعده وبدرجة أقل التخوف من الأمراض الوراثية الناجمة عن هذا النوع من الزواج 35.8% وهذا ما يدل على تطور الوعي الفكري و المعرفي للشباب فيما يخص مخاطر الزواج القرابي من الجانب

الصحي، بينما رفض الوالدين قدر بـ 5% وهي ترتفع عند الإناث عن الذكور بـ 8.3% مقابل 2.2% على التوالي.

الجدول رقم (8): أسباب رفض الزواج القرابي

أسباب رفض الزواج الداخلي	منطقة حضرية		منطقة ريفية		المجموع	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأمراض الوراثية	33.4	41.4	34.5	31.9	33.8	38
المشاكل العائلية	81.5	86.5	83.6	91.4	82.3	88.2
ضد رغبة الأولياء	2.4	6.3	1.8	11.9	2.2	8.3
رفض العادات المتوارثة	1.4	3.7	0.5	6.3	1.1	4.6

المصدر: المسح الوطني حول صحة الأسرة 2002

8- تباين الاختيار الزواجي داخل الدائرة القرابية بين الذكور و الإناث:

الجدول (9): توزيع الاختيار الزواجي

مكان الإقامة	ذكور	إناث	المجموع
حضري	28.5	25.3	27.1
ريفي	42.7	42.1	42.5

المجموع	34.3	32.3	33.4
---------	------	------	------

المصدر: حساب شخصي من

خلال معطيات المسح الوطني

حول صحة الأسرة 2002

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التوجه نحو الزواج القرابي يرتفع في الريف مقارنة بالمناطق الحضرية بـ 42.5% مقابل 27.1% على التوالي، ويمكن إدراج طبيعة هذا الاختلاف إلى طبيعة النمط والعلاقات الاجتماعية التي تميز كلا الوسطين من حيث القيم والعادات والتقاليد، نمط الأسرة ونوع السكن بالإضافة إلى مختلف عمليات التحديث والتنمية التي شهدتها العائلة الجزائرية، والتي أحدثت تغير ملموس في بناء ووظائف الأسرة من أبرزها عمل المرأة، كلها عوامل ساهمت في فتور العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وتبني أفكار جديدة مغايرة لأفكار آبائهم وأجدادهم خاصة تلك المتعلقة بالزواج وبناء الأسرة، فأصبح الزواج قضية فردية أكثر منها جماعية فأصبح مشاركة الأهل يكون من باب إظهار الاحترام والحفاظ على التقاليد، ولا يكون حضور فعال في أغلب الأحيان، فأصبح الاختيار الزواجي يتحدد مباشرة عن طريق الزوجين وما على الأهل سوى تركية هذا الاختيار والإعلان عن الزواج⁸.

بالإضافة إلى ذلك ساهمت حركة الهجرة الداخلية و الانفتاح على العالم الخارجي في إدخال تعديلات جوهرية على نظام الزواج، فلم يعد الأمر متعلق بالدائرة القروية فحسب بل اتسع ليشمل الدائرة الوطنية، كل هذه المعطيات التي طرأت على الأسرة الجزائرية أفقدت السلطة وظيفتها التقليدية وصارت عملية التحكم في الزواج واختياراته وتوجيه أتماطه متعددة، فلم تعد الصلة القروية أهم هذه العوامل أو أولها، وإنما ظهرت أسس أخرى في عملية الاختيار الزواجي منها: المستوى التعليمي و التوافق الفكري و التقايي والميل العاطفي.

ثانيا: مؤثرات التغيير الاجتماعي على الاختيار الزواجي

يعد عملية الاختيار الزواجي أول محطات الزواج التي تعد محورية وقد يتعلق عليها نجاح الزواج و فشله كما تعتبر عملية الاختيار الزواجي هي المحطة التي يبدي فيها الفرد نية في تغيير وضعه من أعزب إلى متزوج وهو ليس عملية اجتماعية حديثة العهد بل حدث في التاريخ الإنساني كله و هو سلوك اجتماعي يتضمن فردا ينتقي من جملة من المعروضين له قصد الزواج، و هناك مداخل نظرية حاولت تفسير عملية الاختيار الزواجي يمكن أن نذكرها بإيجاز في الأتي⁹.

نظرية التجانس: وهي النظرية التي ترى أن الاختيار الزواجي أساسه التجانس أي أن الفرد يختار من طرف الذي يشبهه في الخصائص الاجتماعية و العامة و في الخصائص أو السمات الجسمية أي أن يكون هناك تشابه بين الشريك في الدين و المستوى التعليمي و الاقتصادي و في السن والحالة الزوجية إلى جانب وجود تشابه في الطول و لون البشرة.

نظرية التجاور المكاني: و هو ميل الأفراد إلى الاختيار من هؤلاء الذين يعيشون قريهم أي هؤلاء الذين يدرسون معهم في مدرسة أو معهد واحد أو يعملون معا و غيرها من أشكال التقارب المكاني، و هذا ما يمكن أن نطلق عليه الفرصة الايكولوجية للاختيار فهذه النظرية ترى أن الاختيار يتم بين هؤلاء الذين تتاح لهم فرصة مقابلة بعضهم البعض.

نظرية القيمة: يكون الاختيار هنا على أساس القيمة التي يحملها الفرد و التي يعتبرها الفرد المقبل على الزواج ذات أهمية كبيرة في عملية اختياره و نتيجة لذلك إن الفرد يختار شريكة حياته من هؤلاء يشاركونه أو على الأقل يقبلون قيمه الأساسية.

وجود هذه النظريات في أشكالها الثلاث لا يعني عدم تقاطعها فالفرد قد يأخذ بالنظريات الثلاث في عملية الاختيار. و دخول التغيير الاجتماعي على عملية الاختيار الزواجي يعني أن هناك محطات تقليدية للاختيار تميزها مميزات معينة و محطات معاصرة تميزها مميزات أخرى و فيما يلي يتم عرض ذلك

بتقسيم التغير إلى مرحلتين مرحلة ما قبل التغير "الصورة التقليدية" و مرحلة ما بعد التغير "الصورة الحديثة".

1- الاختيار الزواجي التقليدي: (مرحلة ما قبل التغير) بطبيعة الحال فالزواج مسألة لا تخرج عن طقوسها المجتمع و أعرافه التي تخلع عليه ثوب القداسة و الأهمية، وفي المجتمع العربي عموما نجد أن الاختيار الزواجي لطالما اعتبر شأنًا عائليًا لهذا كان يرتب من قبل الوالدين والأقارب فالاختيار هو من اختصاص الوالدين حيث تراعى فيه مصالح الأسرة و طموحاته و مفهومه حول الجمال و المال والأخلاق مسترشدة بالتقاليد الموروثة و لا تعطى للعرسين فرصة اتخاذ القرارات المتعلقة بالزواج.

و لا يختلف الشأن كثيرا في الواقع الجزائري حيث يعد الزواج أهم حدث في حياة العائلة الجزائرية التقليدية نظرا لكونه القاعدة الأساسية في تكوين العائلة و تحديد مكانتها داخل المجتمع ومن ذلك جعلت مهمة الشروع فيه و إتمامه من المهام الرئيسية المستندة للعائلة بدلا من الأفراد المعنيين بالأمر خاصة وأن الآباء يعتقدون باختيارهم المحكم لزوج ابنتهم أو زوج ابنتهم في عملية المصاهرة سوف يحتفظون بمهمات كبيرة مع أبنائهم كوجودهم بقرتهم و الحفاظ على مراكزهم الاجتماعية والاقتصادية، من ذلك يمكن أن نستنتج أن الأسرة الجزائرية التقليدية كانت عملية اختيارها الزواجي محكم بثلاث محكمات كبرى هي:

1- أن يكون الزواج داخليا أي يتم اختيار الزوج أو الزوجة من داخل الأطر القروية.

2- أن تراعى المصلحة الاجتماعية و الاقتصادية للأسرة في الزواج.

3- ضمان استمرار خدمات الابن للعائلة بعد الزواج.

و لربما يرجع سبب وجود هذه المحكمات إلى أن ذلك يضمن للعائلة عددا من النقاط المفصلة في العائلة التقليدي فعلى سبيل الانتقاء الزواجي الداخلي يضمن ما يلي:

1/ العلم بأخلاق الفتاة .

2/ الوالد يشعر بدرجة عالية من الاطمئنان عندما يزوج ابنته بابن أخيه أو أخته.

3/ أنه أكثر ضمانا و تجنباً للطلاق في حالة عدم الانسجام.

4/ قلة المهر الذي يطلبه أهل الفتاة.

5/ تركيز الثروة و عدم بعثتها في حال الأسرة الغنية.

2- الاختيار الزوجي العصري: (مرحلة ما بعد التغير) وهنا نعني المرحلة التي تلت جملة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية و التكنولوجية والقيمية في البناء الاجتماعي التي كان لها الأثر البارز في عملية الاختيار الزواج و توسع شبكتها و تجاوزها الإطار القرابي أو جماعة القرابية، وتحوله من شأن عائلي إلى أمر يخص الشريكين فقط وما على الأهل إلا توثيق ومباركة و الموافقة على الزواج.

ثالثا: أبعاد و مؤشرات الزواج القرابي: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- البعد الاجتماعي:

* الحفاظ على العلاقات القرابية والدموية بالإضافة إلى التماسك و التعاون الاجتماعي بين أفراد المجموعة الواحدة

* الاستقرار الأسري والعائلي من خلال تراجع نسب الطلاق والخلافات أو سهولة السيطرة عليها

* المحافظة على التقاليد العائلية والاجتماعية والأعراف المتوارثة

2- البعد الاقتصادي:

* الحفاظ على ممتلكات و إرث العائلة وحصرها بين أفراد المجموعة القرابية

* يساعد على التفاوض في تكاليف المهر ولوازم الزواج

4- البعد الصحي:

تمثل الصحة الأسرية هدفا من أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك أن الأسرة هي الخلية الأساسية الأولى للمجتمع، ولعل أبرز ما يربط الزواج القرابي بالبعد الصحي هو تناقل الأمراض الوراثية إلى الجنين وذلك نظرا لصلة القرابة الموجودة بين الزوجين، لذلك يؤكد الأطباء على أهمية الفحص الطبي قبل الزواج الذي من شأنه أن يحد أو يقلل نسبة توارث هذه الأمراض و انتقالها عبر الأجيال.

خاتمة

إن زواج الأقارب لا يختلف كثيرا بين المناطق الحضرية و الريفية فهو يشهد انتشارا في المدن كما في الريف، لذلك لا يمكن القول أن هذا النموذج مرتبط فقط بالحياة التقليدية الزراعية، بل هو واضح أيضا في أشكال الحياة الحضرية خاصة المدن الداخلية، بالرغم من انتشار الظروف و العوامل التي تساعد على الإنفتاح وتوفر فرص أكبر لاختيار الشريك بعيدا عن مجال الأسرة ودائرة الأقارب، وهذا ما يقودنا إلى أن الجانب الاقتصادي والعوامل الاجتماعية المختلفة لها ارتباط بشكل كبير بطرق الاختيار، فتدني المستوى الاقتصادي والمعيشي للأسرة من شأنه أن يحتم عليها بطريقة غير مباشرة البقاء في إطار زواج الأقارب نتيجة للتسهيلات المتعلقة بالمهر والسكن و تكاليف الزواج إجمالا، ويمكن أن تكون الهجرة الداخلية عاملا إضافيا لاستمرار هذا النموذج من الزواج في العائلة الجزائرية بالرغم من مظاهر التغير الاجتماعي التي يشهدها المجتمع.

الهوامش:

- 1-Belhadj M(2003). " Choix du conjoint et stratégies matrimoniales de jeunes femmes français d'origine algérienne". Revue européenne des migrations internationales vol.19-n1.

-
- 2- Latifi M, Sbii L , Hami , Hmimmou R , Soulaymani A. & Mokhtari A , 2010. Le Choix du conjoint dans la région de Fritissa. Antropo, 23. 99-107 www.didac.ehu.es/antropo.
 - 3- Répartition de la consanguinité(par ordre décroissant) dans différentes population d'Algérie. FOREM. 2007.
 - 4- FOREM "Fondation nationale pour la promotion de la santé et le développement de la recherche", El Watan (le guidaient indépendant) Edition du 19 septembre 2007.
 - 5- ENAF-Algérien(1989). Enquête nationale algérienne sur la fécondité 1986 Centre national d'études et d'analyse pour la planification(CENEAP)Alger, p 319
 - 6-(ONS), Ministère de la santé de la population de la réforme hospitalière- Ligue des états arabes. Alger; p 75.
 - 7- EASF- Algérie(2003). Enquête algérienne sur la santé de la famille 2002 Rapport préliminaire
 - 8- مصطفى بوتفنوشت: الأسرة الجزائرية، التطور و الخصائص الحديثة، ترجمة أحمد نمري، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، بدون طبعة، 1984.
 - 9- عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة، بيروت، 1999، ص 122.